استفسر عن إجمالي المبالغ المستحقة على رئيس الحكومة المسددة نيابة عنه من المال العام

السعدون يسأل الساير والبصيري عن متابعة «الصحة» و«النفط» للمرضى المبتعثين على نفقة رئيس الوزراء

أحمد السعدون

د.محمد البصيري

د.هلال الساير

وجه النائب احمد السعدون سؤالا الى كل من وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصيري ووزير الصحة د.هلال الساير عن متابعة وزارتي الصحة والنفط للمرضى المبتعثين للعلاج في الخارج على النفقة الخاصة لسمو رئيس مجلس الوزراء وجاء في نص السؤال ما يلي: لا شك ان مساعدة المحتاجين من الأمور المحمودة. فإذا كانت هذه المساعدة في مجال الرعاية الصحية كانت بالإضافة الى ذلك من الأمور المقدرة والمشكورة.

وإذا كان رئيس مجلس الوزراء - كما سبق ان أعلن بعض المسؤولين - يتولى مشكورا تقديم مثل هذه المساعدات لبعض المحتاجين للرعاية الصحية، وذلك بإرسالهم للخارج للعلاج على نفقته الخاصة ومن خلال مكتب خاص يتولى القيام بجميع الإجراءات، فيمكن اعتبار ذلك شأنا خاصا. أما اذا كلفت الجهات الحكومية او طلب منها «مؤسسة البترول الكويتية» وزارة الصحة القيام بجميع الإجراءات نيابة عن رئيس مجلس الوزراء بطلب او بتعليمات منه، فإن الأمر يحتاج الى بعض المتابعة ومعرفة حجم وكيفية التعامل في هذه الموضوعات وكيفية تسديد تكاليفها ومقدار هذه التكلفة والسند القانوني لتولي الجهة الحكومية التسديد نيابة عن رئيس مجلس الوزراء وكيفية تسوية المبالغ المسددة لمساعدات خاصة ومدى الالتزام بحصول المبتعث ومرافقيه على «سمة دخول» للعلاج وغير ذلك من الأمور، لذا يرجى إفادتي وموافاتي بما يلي:

1 - عما اذا كانت وزارة النفط - مؤسسة البترول الكويتية - وزارة الصحة سواء في الكويت او من خلال مكاتبها في الخارج - تقوم بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء او بتكليف منه بمسؤولية متابعة المبتعثين للعلاج في الخارج على نفقته الخاصة؟ مع إفادتي بالسند القانوني للقيام بذلك.

2 - عدد الحالات المبتعثة للعلاج في الخارج على نفقة رئيس مجلس الوزراء التي تولت او تتولى وزارة النفط - مؤسسة البترول الكويتية ووزارة الصحة - مسؤولية الإشراف عليهم.

3 - إجمالي المبالغ التي سددتها وزارة النفط - مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط - حتى الآن للمبتعثين للعلاج في الخارج ومرافقيهم على نفقة رئيس مجلس الوزراء الخاصة والسند القانوني للقيام بتسديد هذه المبالغ من المال العام.

4 - إجمالي المبالغ المستحقة على رئيس مجلس الوزراء المسددة نيابة عنه من المال العام للمبتعثين للعلاج في الخارج ومرافقيهم على نفقته الخاصة ومقدار ما تم تحصيله منه من هذه المبالغ حتى الآن.

5 - صور من رسائل التكليف الموجهة من رئيس مجلس الوزراء او ممن قام بذلك بالنيابة عنه لجميع الحالات التي كلفت بها وزارة النفط - مؤسسة البترول الكويتية ووزارة الصحة - للمبتعثين للعلاج في الخارج على نفقته الخاصة.

6 - عما اذا كانت المكاتب التابعة لوزارة النفط - مؤسسة البترول الكويتية - تتولى تقديم خطاب ضمان للمستشفيات بالالتزام بتحمل تكاليف العلاج بالخارج للمبتعثين على نفقة رئيس مجلس الوزراء الخاصة، وما السند القانوني لهذا الالتزام.

الطاحوس يسأل المبارك عن إنشاء مبنى الطب النووي بمستشفى جابر الأحمد

وجه النائب خالد الطاحوس سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك، جاء كالتالي: يتردد ان وزارة الدفاع بصدد التعاقد او تعاقدت بالفعل بالامر المباشر مع احدى الشركات لاعمال تصميم وانشاء مبنى الطب النووي بمستشفى جابر الاحمد للقوات المسلحة، وبالنظر لما يمكن ان يلحقه هذا الاجراء من اضرار بالمصلحة العامة، وما يمثله من اهدار لمبدأ الشفافية والمنافسة، ورغبة في متابعة هذا الموضوع ومعرفة وجه الحقيقة فيه، يرجى افادتي وموافاتي بما يلي:

1. افادتي ما اذا كانت الوزارة تنوي التعاقد او تعاقدت بالفعل بالامر المباشر مع احدى الشركات للمشروع السالف بيانه.
2. اذا صح ذلك، هل قامت الوزارة باستدراج عروض اسعار من اكثر من شركة ام من هذه الشركة فقط؟
3. ما طبيعة اعمال هذه الشركة؟
4. هل هذه الشركة مصنفة لدى لجنة اختيار البيوت الاستشارية وما هي فئة التصنيف؟
5. هل هذه الشركة مصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية وما هي فئة التصنيف؟
6. افادتي باسم هذه الشركة واسماء رئيس واعضاء مجلس ادارتها؟
7. هل تم اعداد مستندات المشروع من قبل الجهة المختصة بالوزارة ام من قبل هذه الشركة؟
8. هل تم اعداد التكلفة التقديرية للمشروع من قبل الجهة المختصة بالوزارة ام من قبل هذه الشركة؟ مع موافاتي بالتكلفة التقديرية المشار اليها.
9. هل حصلت الوزارة على الموافقات اللازمة من جهات الرقابة بالدولة على القيام بهذا التعاقد؟ مع موافاتي بصور من هذه الموافقات.
10. هل توجد لدى الوزارة اي مشروعات مشابهة لاعمال دراسة وتصميم تمت او جار اجراؤها دون الرجوع الى لجنة اختيار البيوت الاستشارية وما الاسباب؟ مع موافاتي ببيان لهذه المشروعات.

خالد الطاحوس

مخلد يشدد على أهمية متابعة ما يثار حول محاولات الانتحار في دور الرعاية

قال النائب مخلد العازمي إن ما تناولته بعض الصحف من وقائع محاولات الانتحار والتعدي والخروج عن السلوك القويم التي تحدث في بعض دور الرعاية يجب ألا يمر دون مراجعة ودراسة بل واهتمام ومتابعة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مؤكدا ان العاملين بهذه الدور يعتبرون النزلاء أبناءهم واخوانهم ولم يسبق ان نسبت مخالفات اليهم ومن ثم فإن الإشارة الى بعض المخالفات السلوكية أو المرضية تمثل حالات عرضية يجب معالجتها وعدم الإساءة الى الدور الحيوي لهذه الدور الاجتماعية في خدمة المجتمع. واضاف ان الدور التربوي والانساني اللامحدود الذي تقوم به دور الرعاية والعاملون فيها يستحق التقدير والمساعدة على تقديم الدعم الأدبي والمادي لهم لمساعدتهم على اداء رسالتهم الانسانية ويكفي ان دور الرعاية الاجتماعية ادارة الحضانة العائلية تحتضن اكثر من مائتي نزيل ونزيلة يتم تعليمهم وتدريبهم على الانخراط في المجتمع والعيش السوي تحت اشراف مسؤولين مجدين في عملهم.

مخلد العازمي

طالبا الرئيس التركي بأن ينفذ ما تعهد به بعدم حصول «حماة» ثانية

الطبطبائي والحربش: الشعب السوري يشعر بخذلان جراء صمت الحكومات العربية

دعت اللجنة الكويتية للتضامن مع الشعب السوري (كرامة) واتحاد كتاب الخليج العربي واتحاد طلبة جامعة الكويت إلى ندوة في ديوان النائب د.وليد الطبطبائي بعنوان «شهود عيان حول انتهاك حقوق الشعب السوري» حيث طالب من خلال الندوة النائب وليد الطبطبائي الرئيس التركي أن ينفذ ما تعهد به بعدم حصول حماة ثانية بعدما قام الجيش السوري قبل أيام باقتحام المدن وقتل الأبرياء وطالب المجتمع الدولي بحماية الشعب السوري من القتل والتشريد وطالب الحكومات العربية بالتحرك للدفاع عن الشعب السوري رغم أن الحكومة التركية قدمت ما باستطاعتها والدور على الحكومات العربية.

واستغرب الطبطبائي صمت الحكومات العربية ضد الجرائم التي ترتكب بحق الشعب السوري المسالم الذي طالب بالحرية والعزة والكرامة جراء ظلم هذا النظام الذي احل دماء الأطفال وشرد النساء وقطع عنهم الماء والكهرباء دون رحمة.

وأضاف الطبطبائي ان ما لمسناه عند زيارتنا للاجئين على الحدود التركية - السورية بالتعاون مع لجنة كرامة أمر محزن حيث وجدنا معسكرين للاجئين وكل معسكر يضم أكثر من 3000 لاجئ من الأشقاء السوريين وغيرهم الكثير في أماكن أخرى.

وقال الطبطبائي إن احد الشهود في معسكر اللاجئين ذكر له أن الجيش السوري قتل 120 جنديا من الجيش رفضوا الانصياع إلى الأوامر العسكرية وإطلاق النار على المتظاهرين ما دعا الى قتلهم على الفور.

النائبان د.الحربش ود.الطبطبائي في ندوة «كرامة» امس

وأشار الطبطبائي الى ان من ضمن اللاجئين أفرادا يعملون بالجيش السوري رفضوا إطلاق النار ولجأوا إلى تركيا وبعضهم هرب إلى القرى الريفية رافضين بذلك إطلاق النار على المتظاهرين.

وبين الطبطبائي ان ما سمعناه من روايات لدى اللاجئين يؤكد أن هذا النظام المجرم لا يعرف الرحمة ويقتل شعبه بهذه الطريقة الوحشية من خلع العين وطرق لا يمكن ذكرها تدل على سادية القتل والإجرام.

واختتم الطبطبائي بأن هناك وفدا شعبيا سيغادر الكويت إلى تركيا لدعم اللاجئين السوريين وتقديم المساعدة لهم.

أما النائب د.جمعان الحربش، فقال ان ما يحدث في سورية لم يحدث في أي دولة عربية قامت بها الثورات فالقتل والقمع والتشريد وأكثر من ذلك، فالذي سمعناه من اللاجئين ذكرنا بأيام الغزو العراقي حيث كانوا يقولون للاجئين السوريين ان ما يحدث ما هو إلا كابوس مؤلم وسينتهي.

وذكر الحربش ان شهود عيان قالوا له: ان النظام السوري يغذي الشبيحة حتى انهم لا يرحمون أي شخص يرونه من المتظاهرين وأضاف ضربوا طفلا بالعصا على رأسه حتى مات، بالاضافة الى انهم يعتقلون المتظاهرين ويكبلونهم من أيديهم وأرجلهم ويرمونهم بالبحر كما انهم ينتهكون أعراض النساء ويسرقون البيوت والمحلات التجارية.

وأشار الحربش الى ان العالم بأسره يتفرج على ما يجري في سورية والصمت العربي يعطي غطاء للحكومة السورية لتقمع شعبها دون رحمة، حيث قصف الجيش السوري المدن بالمدفعية بالإضافة إلى طائرات الهيليوكبتر.

وأكد الحربش ان الشعب السوري لن يتراجع لأن التراجع يجعل من سورية مقبرة للمتظاهرين، وأطالب بعدم الصمت عما يجري في سورية وعلى الحكومات العربية ان تقدم دعما ماليا ومعنويا لإنقاذ الشعب السوري الذي فقد حتى لقمة العيش وهم الآن يشعرون بالخذلان جراء صمت الحكومات العربية ورسالتنا إلى الرئيس التركي أن ينتصر للشعب السوري كما انتصر للشعب الفلسطيني في غزة.

الخرينج ينتقد مخالفة ترشيحات الوظائف الإشرافية في «الطيران المدني» للقانون

استغرب النائب مبارك الخرينج ابتعاد ادارة الطيران المدني عن مسطرة القانون في ترشيحها للوظائف الاشرافية واعتماد معايير المحسوبية في الكثير من اجراءاتها بل وتعيين من هم اقل ممن يستحقون، مشيرا الى ضرورة فتح ملفات عديدة في هذه الادارة مثل الوظائف الأشرافية في الطيران المدني ومحاسبة المتجاوزين ممن يتجاهلون القوانين وقرارات مجلس الخدمة المدنية والتي تؤكد ان الأفضلية تكون لمن هم الأعلى مؤهلا حسب القرار الصادر من مجلس الخدمة المدنية رقم 37 لسنة 2006 خاصة ان هناك الكثير من الأحكام القضائية في حالات مشابهة حسمت ارتباط المفاضلة بمعيار المؤهل الأعلى لاسيما ان كان هذا المؤهل المطلوب الحصول عليه معتمدا مسبقا من وزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية والتي صادفت ووافقت على اوراق التحاق احدى الحالات بالطيران المدني.

وقال الخرينج في تصريح صحافي ان هذا الملف يجب ان يتم فتحه وعلى وزير المواصلات انصاف المستحقين بل محاسبة القياديين في هذه الادارة ممن ابتعدوا عن تطبيق القانون خصوصا في التعيين في الوظائف الاشرافية واعتماد معايير أخرى بعيدة عن القانون.

وطالب الخرينج وزير المواصلات بمتابعة جميع القرارات الإدارية المتعلقة بالطيران المدني ليعرف جيدا العبث الذي يتم في هذه الادارة، معلنا انه سيوجه اسئلة برلمانية لوزير المواصلات عن الكثير من الاجراءات الادارية والقرارات المتعلقة بالوظائف الاشرافية والمميزات المالية والمكافآت التي تمنح في هذه الادارة سواء من خلال اللجان او التي تمنح بصفة شخصية، مشددا على ضرورة الالتزام بالقانون وقرارات مجلس الخدمة المدنية وعدم الابتعاد عن مسطرة القانون.

مبارك الخرينج

«اتجاهات للدراسات» يواصل تقاريره السياسية ويسلط الضوء على تصويتاتهم

نواب الـ 3 شاركوا في تقديم 5 استجوابات: 2 للفهد و3 للمحمد

يواصل مركز «اتجاهات للدراسات والبحوث» الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة إصدار تقاريره السياسية النوعية عن دور الانعقاد المنصرم حيث أطلق اليوم تقريره الثالث عن اتجاهات تصويت نواب الدائرة الانتخابية الثالثة في إطار سلسلة من التقارير المعتمدة على محددات البحث العلمي المنهجي والبعيدة عن أي توجهات سياسية او ايديولوجية، حيث يسلط الضوء عبر هذه التقارير على تحليل اتجاهات تصويت النواب في إطار تقسيمة الدوائر الانتخابية الخمس خلال دور الانعقاد الثالث بموضوعية واستقلالية، من واقع جداول ونتائج التصويت على 21 قضية تم اختيارها سواء فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين، بالاضافة الى طلبات عدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء وتشكيل اللجان المؤقتة بشكل مختصر.

وفيما يلي تحليل اتجاهات نتائج تصويت نواب الدائرة الثالثة على 21 قضية على ان يتم نشر تقريرين عن الدائرتين المتبقيتين تباعا خلال الايام المقبلة.

الدائرة الثالثة يمثلها عشرة نواب هم: روضان الروضان واسيل العوضي واحمد السعدون وفيصل المسلم وصالح الملا وناجي العبدالهادي ورولا دشتي وعادل الصرعاوي ووليد الطبطبائي وعلي العمير، واكد «اتجاهات» في سياق التقرير ان 80٪ من نواب الثالثة وافقوا على انشاء هيئة للقرآن الكريم و70٪ وافقوا على لحى العسكريين ورد كادر المعلمين، بينما انسحب ثلاثة نواب من جلسة تاجيل استجواب رئيس الوزراء ناصر المحمد لمدة عام و60٪ لم يصوتوا على رفض عضوية دميثير على الرغم من تواجدهم في قاعة عبدالله السالم. كما اشار التقرير الى ان النائبة رولا دشتي غردت منفردة ووافقت على «السرية» الثانية بعد رفضها من التسعة نواب الاخرين في الدائرة. في حين حضر 70٪ من النواب كل جلسات رفع الحصانة عن النائب المسلم وتغيب النائب روضان الروضان «وزير» والنائبة رولا دشتي عنها وان الغالبية رفضت «السرية» الاولى والثانية واحالة استجواب الفهد للتشريعية ووافقت على ايقاف القيادات الامنية وانشاء لجنة الشباب والرياضة.

وفيما يخص التصويت على القضايا التشريعية الواردة في الجدول «1» اوضح «اتجاهات» ان سبعة نواب من الدائرة الثالثة وافقوا على قانون الخدمة المدنية للمرأة وهم: العوضي والسعدون والمسلم والملا والعبدالهادي ودشتي والطبطبائي فيما رفضه الروضان وهو وزير وامتنع النائبان الصرعاوي والعمير، بينما أيد ضم ادارة التحقيقات الى النيابة العامة خمسة نواب هم السعدون والمسلم والملا والعبدالهادي والطبطبائي ورفض ضمها ثلاثة نواب هم: العوضي ودشتي والصرعاوي وامتنع العمير وغاب عن التصويت الروضان (كان وزيرا).

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان هناك ثمانية نواب وافقوا على قانون نشر القرآن الكريم وطباعته وهم النواب الروضان والمسلم والملا والعبدالهادي ودشتي والصرعاوي والطبطبائي والعمير. ولم يعترض أحد على القانون بينما تغيب عن التصويت السعدون وأسيل، وأيد 7 نواب اطلاق لحى العسكريين فيما عارضه ثلاثة نواب، في حين وافق على تأجيل التعاونيات 5 نواب هم: الروضان والمسلم والملا والطبطبائي والعمير وعارضه 3 نواب هم: العبدالهادي والسعدون ودشتي وغاب عن التصويت د. اسيل والصرعاوي.

وعلى صعيد تعديلات اللائحة الداخلية بشأن إعفاء مجلس الأمة من الرسوم القضائية انقسم نواب الثالثة حيث أيده 3 نواب هم الصرعاوي والروضان ودشتي ورفض 7 نواب هم السعدون والعوضي والملا والعمير والمسلم والطبطبائي والعبدالهادي.

وفيما يخص القضايا الرقابية الواردة في الجدول «1» افاد «اتجاهات» بان النواب السعدون والمسلم والطبطبائي صوتوا بالموافقة على كتابي عدم التعاون الأول والثاني عن الاستجوابين المقدمين لسمو رئيس الوزراء فيما رفضهما العمير ودشتي وأيد الأول الصرعاوي والملا والعوضي لكنهم امتنعوا في الثاني وأيد الثاني العبدالهادي لكنه عارض الأول بينما كان الروضان وزيرا في الأول وامتنع في الثاني.

يذكر ان ثلاثة نواب أيدوا «السرية» الأولى وهم دشتي والروضان والعبدالهادي وسبعة نواب رفضوها وفي «السرية» الثانية أيدتها فقط دشتي ورفضها تسعة نواب ويلاحظ أن النائب العبدالهادي أيد الاولى ورفض الثانية، وأجمع نواب الدائرة التسعة على ايقاف قيادات أمنية من وزارة الداخلية ورفض الايقاف الروضان عندما كان وزيرا.

واوضح اتجاهات ان عددا من نواب الدائرة الثالثة قد شاركوا في تقديم خمسة استجوابات اثنان منهما من الصرعاوي للفهد والثالث من الملا الى رئيس الوزراء والرابع من السعدون الى رئيس الوزراء والخامس من الطبطبائي لسمو الرئيس. وفيما يخص تشكيل اللجان فقد وافق سبعة نواب على تشكيل لجنة الشباب والرياضة وغاب عن التصويت الطبطبائي والعمير ورفض الروضان عندما كان وزيرا، فيما وافق ستة نواب على تشكيل لجنة الظواهر السلبية ورفض تشكيل اللجنة اربعة نواب هم الروضان والعوضي والملا ودشتي.

خالد المضاحكة

رولا دشتي قاطعت جلسات رفع الحصانة عن المسلم والعمير حضر اثنتين

الصرعاوي والملا والعوضي أيدوا كتاب عدم التعاون الأول وامتنعوا في الثاني

الهيفي: حريصون على سرعة الرد على الأسئلة البرلمانية

قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بالإنابة احمد براك الهيفي ان الوزارة تأكيدا لدورها في ايجاد حالة من التعاون الدائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حريصة على تفعيل دور منسقي وزارات الدولة المختلفة من خلال تسريع انجاز كل ما يتعلق بشؤون مجلس الأمة الخاصة بكل وزارة لاسيما موضوعي الأسئلة والاقتراحات برغبة.

اكد الهيفي في الاجتماع الذي عقدته وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة لتكريم المنسقين وتوزيع شهادات التقدير عليهم بمناسبة فض دور الانعقاد الثالث ان هناك توجهات مشددة من وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصيري بسرعة الرد على الاسئلة البرلمانية ومواصلة العمل خلال العطلة البرلمانية لتحقيق اعلى نسبة رد على الاسئلة ورغبات اعضاء مجلس الامة، وهو ما يأتي انسجاما مع سياسة الحكومة في هذا الشأن.

واكد الهيفي ان الاسئلة البرلمانية تشكل اهم آليات التعاون بين السلطتين، لافتا الى تحقيق قفزة نوعية في معدلات رد الوزراء على الاسئلة في الفصل التشريعي الثالث عشر الحالي لاسيما ان عدد الاسئلة قفز الى 2966 محققا رقما غير مسبوق منذ سنوات طويلة مع العلم انه لم يمض على الفصل التشريعي الحالي إلا سنتين.

وثمن وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بالإنابة جهود منسقي الوزارات في هذا الشأن ودورهم في سرعة رد الوزراء على الاسئلة من خلال المتابعة الدقيقة للأسئلة الواردة والرد عليها، وتطرق الهيفي في الاجتماع الى موضوع الاقتراحات برغبة التي يقدمها النواب مؤكدا للمنسقين اهمية سرعة رد الجهات الحكومية عليها قائلا ان الرد على الرغبات يشكل اهمية قصوى لتعزيز التعاون بين المجلس والحكومة.

أحمد الهيفي